السفارة المصرية تعقب على ما نشرته «الوسط» بشأن مباراة مصر والجزائر...

موقف القاهرة تحلى بالحكمة والهدوء

■ المنامة - السفارة المصرية

□ رداً على مانشر في صحيفة «الوسط» بتاريخ 24نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي تحت عنوان «موقعة الخرطوم ساحة للمناكفات المصرية الجزائرية» بخصوص ما حدث من خلافات بعد مباراة مصر والجزائر، فأرجو نشر المقال التوضيحي التالي.

مع انتهاء مباراة مصر والجزائر الفاصلة والتي أُقيمت بالخرطوم في الثامن عشر من نوفمبر ، سارع مشجعو الجزائر بممارسة اعتداءاتهم الوحشية على الجمهور المصري حيث قام المشجعون الجزائريون بمطاردة وملاحقة المشجعين المصريين في شوارع الخرطوم ورشقهم بالحجارة والآلات الحادة دون مراعاة وجود أطفال ونساء وهو ما أدى إلى محاصرة وإصابة العديد من الأشخاص وذلك في الوقت الذي أعلنت فيه وزارة الصحة عن إصابة 21 مصرياً تم نقلهم إلى مستشفيات معهد ناصر ومستشفى الزيتون ومستشفى مصر للطيران... حيث تتراوح الإصابات ما بين اشتباه في كسور وجروح وكدمات.

وعكست تلك الاعتداءات أن هناك عزماً وتصميماً جزائرياً لممارسة أشد أنواع العنف والهمجية ضد الجمهور المصري الذي كان به نخبة من شرائح المجتمع (سياسيين، إعلاميين، فنانين، صحافيين) بغض النظر عن نتيجة المباراة ودون أي اهتمام أو اعتبار لقوات الأمن السودانية التي تعاملت مع هذا الموضوع بجدية تشكر عليها.

تعرضت المصالح المصرية في الجزائر (مصر للطيران- شركة المقاولين العرب- شركات أخرى) إلى هجوم واعتداءات على مواقعها وعامليها قبل وبعد المباراة، كما تعرضت العمالة المصرية وأسرهم في الجزائر لاعتداءات وتهديدات وذلك على الرغم من قيامهم بالمشاركة في العملية التنموية بالجزائر منذ سنوات بكل جدية وإخلاص.

و الجدير ذكره أن الجزائر اتخذت مواقف عدائية واضحة قبل المباراة بالإضافة إلى مهاجمة المصالح المصرية بالجزائر كان منها وقف بث كافة أنواع الدراما المصرية في تلفزيون الجزائر فضلاً عن مقاطعة الأفلام السينمائية المصرية.

الموقف المصري الرسمي

تحلى الموقف المصري بالحكمة والهدوء وبعد النظر من منطلق ثوابت قومية تتمثل في العروبة والأخوة ووحدة المصالح والهدف وإلى غير ذلك من تلك الثوابت والأسس التي تربط البلدين وهي التي لم يضعها الجزائريون في أذهانهم... وتمثل الموقف المصري في الآتي:

– بادر الرئيس مبارك بسرعة اتخاذ الإجراءات والتدابير التي من شأنها إنهاء ووضع حد لتلك الاعتداءات الجزائرية، ومن ثم ضمان عدم تعرض أي من المشجعين المصريين لأي إيذاء أو عنف وسلامة وصولهم لأرض الوطن من منطلق أن الإنسان المصري أهم وأبقى من كسب مباراة أو التأهل لتصفيات كأس العالم.

– عقد الرئيس مبارك اجتماعاً موسعاً حضره رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلسي الشعب والشورى، وبعض الوزراء المعنيين، وكذا رئيس المجلس الأعلى للرياضة لكشف كل تفاصيل ودقائق الأحداث والاعتداءات سواء التي صاحبت أوتلت مباشرة المباراة واتخاذ التدابير والإجراءات السريعة والحاسمة التي تضمن وصول المشجعين المصريين بأمن وسلام.

– صدر بيان رئاسي تضمن تكليف وزير الخارجية، أحمد ابو الغيط باستدعاء سفير الجزائر في القاهرة لإبلاغه بضرورة تحمل الجزائر مسئوليتها لحماية المصريين الموجودين داخل أراضيها وكذا مختلف المنشآت والمصالح المصرية بالجزائر.

– قام رئيس مجلس الوزراء أحمد نظيف بالاتصال هاتفياً بنظيره الجزائري لإبلاغه شجب وإدانة مصر قيادة وشعباً لتلك الاعتداءات المؤسفة التي قام بها المشجعون الجزائريون سواء بالقاهرة أو الخرطوم. كذلك قام وزير الخارجية أحمد ابو الغيط بالاتصال بنظيره الجزائري لضرورة تأمين المصريين والمنشآت المصرية بالجزائر.

– تم استدعاء السفير المصري بالجزائر من قبل وزارة الخارجية المصرية للتشاور.

– قامت الخارجية المصرية باستدعاء السفير الجزائري للمرة الثانية وإبلاغه غضب وأسف القاهرة لما ارتكبته جماهير الجزائر غير المسئولة في حق الجمهور المصري.

– كلف الرئيس مبارك أبو الغيط بضرورة استدعاء السفير السوداني في القاهرة للاجتماع بسيادته شخصياً حتى يتم إبلاغه بشكر وامتنان وتقدير مصر للسلطات السودانية لما بذلوه من جهد ومؤازرة لتوفير مظلة الحماية سواء للاعبين أو المشجعين المصريين، وذلك لدحض فكرة أو مقولة أطلقها وروجها الجزائريون أنفسهم والتي مفادها أن القاهرة تتهم الأمن السوداني بعدم سيطرته على مجريات الأحداث وكذا بتواطئه مع الجزائريين ضد المشجعين المصريين.

– أعلن الاتحاد المصري لكرة القدم تعليق عضويته في اتحاد شمال إفريقيا، وفي بيان رسمي له هدد بتجميد النشاط الرياضي في مصر لعامين قادمين ما لم يتدخل الاتحاد الدولي لكرة القدم المعروف اختصاراً بـ«الفيفا» بالتحقيق في ماحدث من اعتداءات الجزائريين المؤسفة على الجالية والجمهور المصري في الخرطوم.

الموقف الشعبي

جاء الموقف الشعبي متوافقاً مع الموقف الرسمي من حيث المضمون ولكنه اختلف في طريقة التعبير من منطلق حجم الغضب والسخط اللذان تملكا الشارع المصري بكل طوائفه وانتماءاته بشأن كيف للشعب الجزائري والذي تجمعه بنا أخوة وعروبة ومصالح متبادلة أن يضحي بكل هذا من أجل مباراة كرة قدم مهما كانت نتائجها وتداعياتها ... وظهرت مسيرات شعبية احتجاجية في العديد من الشوارع والمناطق ومنها أمام السفارة الجزائرية بالقاهرة لإعلان غضبها وأسفها لما بدر من الجماهير الجزائرية بحق الجالية والجمهور المصري في استاد المريخ بالخرطوم ومن ثم مطالبة الجزائر بالاعتذار الرسمي لمصر (حكومة وشعباً) وكذا بضرورة تأمين إخوانهم المصريين بالجزائر.

في سياق متصل أعلنت نقابة المهن الموسيقية منع أي مطرب أو موسيقي مصري من إحياء أية حفلات في الجزائر وكذا منع أي مطرب جزائري من الغناء في مصر.

من جانبه أعلن اتحاد النقابات الفنية مقاطعة الفن الجزائري بشكل نهائي وعدم السماح بمشاركة الفنانين الجزائريين في الأعمال المصرية بالإضافة إلى مقاطعة كل المهرجانات الفنية الجزائرية.

من جانبهم أعلن العديد من الفنانين المصريين ومنهم «يوسف شعبان، أحمد السقا، إسعاد يونس، شريف منير» عن تنازلهم عن الجوائز التي كان مقرراً أن يتسلموها بالجزائر في الفترات القادمة وكذا مقاطعاتهم لجميع المهرجانات السينمائية الجزائرية.

دور الإعلام الجزائري في تأجيج مشاعر الغضب

لعب الإعلام الجزائري بكفل وسائله المقروءة والمسموعة والمرئية دوراً كبيراً في إثارة حفيظة وغضب الجماهير الجزائرية وتصويرهم للمباراة مع مصر على أنها مسألة حياة أو موت أو كأنها معركة حربية لا يجب أن يخرج منها الفريق القومي الجزائري مهزوماً مهما كانت الأسباب حتى وإن تخلى فريقه عن الروح الرياضية واللعب النظيف وكل ما له علاقة بالرياضة وأصولها، وفي الوقت نفسه حث الجمهور الجزائري على أن يأتي دوره مكملاً لدور اللاعبين ومتمثلاً في إثارة الشغب والعنف مع الجمهور المصري حتى وإن أدى الأمر للتشابك بالأيدي واستخدام الأسلحة البيضاء وغيرها سعياً للخروج من المباراة وهم في حالة نفسية راضية، ومع انتهاء المباراة بالقاهرة –2 صفر لصالح الفريق المصري ومن ثم تم اللجوء لمباراة فاصلة تحدد من يصعد لتصفيات كأس العالم 2010 في جنوب إفريقيا والتي استضافتها الخرطوم في الثامن عشر من نوفمبر وهو ما عكس استمرارية الإعلام الجزائري في لعب دوره المنوط به والذي اتسم بعدم الحرفية والمهنية الإعلامية وبعدم الالتزام بميثاق الشرف وكذا بغلوائه وعليائه والذي ظهر واضحاً من خلال ما بثه سواء مسموعاً أو مقروءاً أو مرئياً والذي عكس أن المسألة – من منظورهم– لا تكمن في أنها مباراة كرة قدم بين فريقين المفترض انهما شقيقان، إذ إن الشطط بلغ مداه حيث بدأ الإعلام الجزائري يسلك مسلكاً غريباً وشاذاً إذ بدأ يخوض في مسائل عفا عنها الزمن وتجاوزتها الأحداث كمسألة أن المصريين تلقوا هزيمة نكراء في 1967 وكذا المساعدات الجزائرية لمصر أثناء حرب أكتوبر 1973.

وبعد فوزهم وتأهلهم لكأس العالم 2010 بجنوب إفريقيا وبعد أحداث العنف والشغب التي شنها الجمهور الجزائري غير المسئول بحق المصريين إلا أن هذا لم يكن كفيلاً ومبرراً لتهدئة وتيرة التصعيد الإعلامي الجزائري ضد مصر وجمهورها فما زالت الحملات الإعلامية التي تطالب بإنزال أشد العقوبات على المصريين وعلى اتحاد الكرة المصري نفسه مستمرة في صحف «الشروق– النهار– الخبر– الفجر– الجزائر اليوم– أخبار اليوم– الحوار– البلاد– ليبر سي– الجزائر نيوز– المساء– صوت الأحرار».

رئيس المكتب الإعلامي المصري في البحرين
المستشار محمد الحسيني

إحدى المناطق المتضررة جراء الأمطار في جدة

العاهل السعودي يأمر بالتحقيق ومحاسبة المسئولين عن كارثة جدة

□ أمر العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز بفتح تحقيق بشأن الفيضانات التي أسفرت عن سقوط 106 قتلى في جدة الأسبوع الماضي وفجرت غضب المواطنين ضد السلطات.

وذكرت وكالة الأنباء السعودية أن العاهل السعودي طلب أيضاً دفع تعويض يبلغ مليون ريال (267 ألف دولار) إلى عائلة كل ضحية. وأفاد أمر للقصر الملكي أن حاكم منطقة مكة الأمير خالد الفيصل التي تضم جدة، عين لترؤس لجنة التحقيق التي ستلقي الضوء على أسباب الفيضانات وتقدير الأضرار وتحديد المسئوليات.

وأعلن الملك عبدالله «على اللجنة الرفع لنا بما تتوصل إليه من تحقيقات ونتائج وتوصيات بشكل عاجل جداً، وعليها الجد والمثابرة في عملها بما تبرأ به الذمة أمام الله عزوجل».

وقال العاهل السعودي: « من المؤسف أن مثل هذه الأمطار بمعدلاتها هذه تسقط بشكل شبه يومي على العديد من الدول المتقدمة وغيرها ومنها ما هو أقل من المملكة في الإمكانات والقدرات ولاينتج عنها خسائر وأضرار مفجعة على نحو ما شهدناه في محافظة جدة وهو ما آلمنا أشد الألم».

وتابع «اضطلاعاً بما يلزمنا واجب الأمانة والمسئولية التي عاهدنا الله تعالى على القيام بها والحرص عليها تجاه الدين ثم الوطن والمواطن وكل مقيم على أرضنا فإنه من المتعين علينا شرعاً التصدي لهذا الأمر وتحديد المسئولية فيه والمسئولين عنه – جهات وأشخاصاً– ومحاسبة كل مقصر أو متهاون بكل حزم دون أن تأخذنا في ذلك لومة لائم تجاه من يثبت إخلاله بالأمانة، والمسئولية الملقاة عليه والثقة المناطة به، آخذاً في الاعتبار مسئولية الجهات المعنية كل فيما يخصه أمام الله تعالى».

وكانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حذرت الجهات الحكومية المعنية بكارثة جدة من التقليل من ضخامة ما حدث مطالبة بوضع الأمور في إطارها الصحيح وتحمل كل مسئوليته الكاملة فيما حصل دون التلويح بتبريرات غير منطقية.

ومن جهته، كتب عبدالله الدماس في صحيفة «الجزيرة» قائلاً إن إشاعة عن جريان بحيرة المسك في جدة تسببت في ترك الأهالي منازلهم وخروجهم منها، وخصوصاً بعد أن طلب الدفاع المدني من الأهالي الإخلاء وأخذ الحيطة والحذر.

وتجمهر أهالي أحياء السامر والتوفيق والأجواد، حسب الصحيفة، عند مراكز الدفاع المدني طالبين تأكيد أو نفي خبر انهيار سد البحيرة وطمأنتهم، كما بذل رجال الدفاع المدني جهوداً كبيراً لإقناع الناس بأن الوضع مطمئن وتحت السيطرة ولا يوجد ما يدعو للقلق ولكن في الوقت نفسه يجب الحذر عند طلب الإخلاء.

وتوقعت مصادر جوية تكرار مأساة (سيل الأربعاء) على جدة وذلك خلال الأيام المقبلة ما يعزز المخاوف من انهيار (بحيرة المسك) التي تعدُّ أكبر بحيرة في العالم لتجمع مياه المجاري، حيث يتجمع فيها 40 مليون متر مكعب خارج جدة وعلى ارتفاع نحو 120 متراً فوق سطح الأرض وتشير التقارير إلى أن مستوى المياه ارتفع في هذه البحيرة بواقع 10 أمتار، ما يثير ذلك التخوف من تلك البحيرة في زيادة المأساة.

معوقات كثيرة بانتظار مؤتمر المناخ في كوبنهاغن

■ كوبنهاغن - ايرين

□ تنتظر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ والذي سيعقد في كوبنهاغن، و الذي يستمر أسبوعين من 7 إلى 18 ديسمبر/ كانون الأول الجاري من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن خفض الانبعاثات الضارة بالبيئة، معوقات كثيرة منها التمويل المالي للقرارات التي سيتخذها، و كيفية توجيه الأموال إلى البلدان والمجتمعات المتضررة، مع تحيد الأكثر عرضة لمخاطر تغير المناخ، والتركيز على الأمن الغذائي والزراعة، وغيرها من الأمور.

لذلك لن يتتبع مجتمع المساعدات الإنسانية المناقشات بشأن «من سيقلل كمية انبعاث الغازات الدفيئة فقط؟، بل سيقوم كذلك بضبط هوائياته لتتبع المحادثات بشأن القضايا التي تؤثر بالفعل على نطاق عمله. ويهدف هذا الاجتماع.

و أفادت منظمات الأمم المتحدة، مثل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية (أوتشا)، أن تأثير الأحداث المتصلة بتغير المناخ بدأ يتكشف بالفعل وأن على مجتمع المساعدات الإنسانية أن يركز على ما بعد كوبنهاغن.

ومع أن المنظمات الإنسانية ليست طرفاً في المفاوضات، ولكنها تأمل أن تبلغ – وربما تؤثر على – المفاوضين من خلال تسليط الضوء على معاناة بعض المجتمعات التي تعمل معها، عبر سلسلة من المحاضرات على هامش المؤتمر. كما أنها تأمل في العثور على إجابات لبعض الأسئلة الصعبة حتى يتمكنوا من مساعدة المجتمعات الفقيرة على التكيف مع تغير المناخ. وهذا دليل لما سيراه العاملون في المجال الإنساني في كوبنهاغن.

التمويل من أجل التكيف

يأتي على رأس القائمة بالنسبة للجميع المال المخصص من أجل التكيف للمساعدة في بناء صمود المجتمعات المحلية، و تم طرح تقديرات مختلفة للتكيف مع تغير المناخ في السنوات القليلة الماضية. فقد أعلن البنك الدولي، الذي يعد واحدة من أكثر التقديرات أهمية، مؤخراً عن الحاجة إلى ما بين 75 و100 مليار دولار في الفترة من 2010 إلى 2050، وهو رقم متوقع أن يكون محل مناقشات مستفيضة في كوبنهاغن. وتعتقد مستشارة السياسات في وكالة المعونة «أكشن إيد الولايات المتحدة» إيلانا سولومون، أن أرقام البنك الدولي المتوقعة تمثل «تقديراً منخفضاً»، لأنها لم تأخذ في الاعتبار استراتيجيات التكيف المبنية على أحوال المجتمع.

وذكر ديفيد كامبل لندرم، وهو باحث في منظمة الصحة العالمية، أنه لا يجب أن ينسى الناس أن عليهم تمويل خدمات مثل الزراعة وإمدادات المياه والصرف الصحي ونظم الإنذار المبكر للأمراض، فهذا لا يحمي الأرواح وينقذها فقط، ولكنه يحد من التأثر بتغير المناخ في المستقبل أيضاً. وتأمل المنظمات الإنسانية في إتباع نهج متعدد القطاعات، فالنص الخاص بالتكيف والمطروح على الطاولة واسع النطاق ويدعو إلى التقليل من الأخطار التي تهدد «حياة وصحة الإنسان وسبل العيش والأمن الغذائي والأصول وأسباب الراحة والنظم الايكولوجية والتنمية المستدامة».

و قال مايك شاناهان، من المعهد الدولي للبيئة والتنمية، «هناك مقترحات مختلفة لكيفية جمع المال، ولكن حتى الآن مازالت التعهدات بدفع النقود قليلة»، واستشهد شاناهان باقتراح المكسيك بإنشاء صندوق أخضر تلتزم جميع البلدان بالمشاركة فيه، باستثناء أقل البلدان نمواً وفقاً للناتج المحلي الإجمالي لكل دولة، والانبعاثات وعدد السكان. وكانت أقل البلدان نمواً قد اقترحت فرض ضريبة تكيف على تذاكر الطيران الدولي، يمكن أن تجمع 10 إلى 15 مليار دولار سنوياً تخصص لبرامج التكيف.

توجيه الأموال إلى البلدان والمجتمعات المتضررة

في هذا الشأن قالت بلقيس العشا، أحد مؤلفي تقرير عن التكيف أعده الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ «IPCC»، إنها تأمل في التوصل إلى التزام بزيادة التمويل المخصص للتكيف، ولكنها تريد التوصل إلى آلية تمويل تساعد البلدان المتضررة في الوصول إلى الأموال بسهولة.

وقالت سولومون إن البلدان المعرضة للخطر «فقدت ثقتها» في قدرة مرفق البيئة العالمية على إدارة الشئون المالية المتعلقة بالمناخ، والنقاش بشأن مقدار التمويل المتوافر «يتعلق مباشرة بالحديث» عن «تعريف التعرض للخطر».

من الأكثر عرضة لمخاطر تغير المناخ

يعتبر النقاش بشأن إيجاد مقياس لتحديد مدى تعرض البلدان النامية للخطر بسبب تغير المناخ، والذي سيساعد في تحديد التوزيع العادل لأموال التكيف، نقاشاً ساخناً. وقالت سولومون إن «الموارد الشحيحة» المتاحة من أجل التكيف دفعت إلى الحاجة لتعريف البلدان الأكثر تعرضاً للخطر. وكان ممثل مرفق البيئة العالمية أول من أثار المسألة، إذ قال إن المرفق يدرس وضع مؤشر لمواطن الضعف المحتملة حتى يتسنى توزيع الموارد بصورة عادلة. وصرح خبراء لشبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) أن تحديد مستوى التأثر سيكون غاية في التعقيد، لأن هناك مؤشرات مختلفة يمكن استخدامها. وأشار تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إلى أن «جميع المجتمعات تتمتع بقدرات كامنة على التعامل مع بعض التغيرات في المناخ، ولكن القدرات التكيفية ليست موزعة توزيعاً عادلاً، سواء بين البلدان أو داخل المجتمعات» ولذلك من الضروري إيجاد صيغة يمكن أن تثبت قدرة البلد على التكيف مع تغير المناخ.

المهاجرون بسبب المناخ

لاحظت المتخصصة في سياسة الهجرة بالمنظمة الدولية للهجرة، ألينا ناروسوفا،، أنه على الرغم من أن النص التفاوضي أشار إلى الهجرة والتشرد، «إلا أن الأمر يتوقف على ما إذا كان سيستمر حتى بدء (اجتماع كوبنهاغن)». وتنظم المنظمات غير الحكومية مثل المنظمة الدولية للهجرة لقاءات جانبية لضمان بقاء هذه القضية على قمة الأولويات. وقالت لونغ أن منظمتها غير الحكومية تبحث عن حماية والاعتراف بحقوق الأشخاص الذين أجبروا على الهجرة نظراً لتغير المناخ، ودمج آلية للتصدي لتشريد أعداد كبيرة من «لاجئي المناخ في التمويل المخصص للتكيف».

الأمن الغذائي والزراعة

الزراعة هي المصدر الرئيسي للغذاء والدخل لنصف سكان العالم، وهي النشاط الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ، ولكنها أيضاً مصدر رئيسي لانبعاث الغازات الدفيئة الخطيرة. ويأتي نحو 14 في المئة من الانبعاثات السنوية للغازات الدفيئة، غالباً ثاني أكسيد الكربون، من الزراعة، ونحو 74 في المئة من إجمالي الانبعاثات الزراعية تنشأ في البلدان النامية. وقال غيرالد نلسون، وهو باحث بارز في المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية ومقره الولايات المتحدة، «السؤال هو إلى أي مدى سيذكر الأمن الغذائي والزراعة والتخفيف من حدة الفقر (في النص النهائي)». وهناك قسم عن الزراعة في النص التفاوضي يدعو لتطوير نظم ذات كفاءة وإنتاجية زراعية عالية لا تؤدي فقط إلى خفض الانبعاثات ولكن تساعد هذا النشاط أيضاً على التكيف مع تغير المناخ، كما أنه يدعو فرع الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ الخاص بالمشورة العلمية والتكنولوجية لإعداد برنامج عمل يساعد في تحقيق هذا الهدف.

حماية صحة الناس

وقال كامبل لندرم، من منظمة الصحة العالمية أنه قد «تم تحديد الصحة كأولوية» في النص التفاوضي الأصلي «ولكن ذلك ينسى أحياناً». وأشار إلى أن البلدان – ومعظمها في العالم النامي – قد تنفق ما بين ستة مليارات دولار و18 مليار دولار سنوياً بحلول العام 2030 لتغطية الكلف الإضافية للخدمات الصحية نتيجة لتغير المناخ. كان هذا الرقم مستنداً إلى تقييم أعدته منظمة الصحة العالمية، بني على أساس دراسات عن تأثير الأمراض الحساسة لتغير المناخ، مثل أمراض الإسهال – التي تعد ثاني أهم الأمراض المعدية المسببة لوفيات الأطفال – وتمثل نحو 1.8 مليون حالة وفاة سنوياً.